القاعدة الثامنة

في اثبات العلم باحكام الصفات العلى

قد شرع المتكلمون في اثبات العلم باحكام الصفات قبل الشروع في اثبات العلم بالصفات لان الاحكام الى الاذهان اسبق والمخالفون من المعتزلة في اثبات الصفات يوافقون في احكام الصفات •

٢١٧ ويسلكون طريقين احدهما النظر والاستدلال والثاني الضرورة والبديهة ثم منهم من يرى الابتدا باثبات كونه قادرًا اولى ومنهم من يثبت كونه عالمًا اولًا ثم يثبت كونه قادرًا مريدًا ومنهم من يبتدي بالارادة ثم يثبت كونه قادرًا عالمًا

فال اصحاب النظر في اثبات كونه قادرًا اولًا ان الدليل قد قام على ان الصنع الجايز ثبوته والجايز عدمه اذا وجد احتاج الى صانع يرجح جانب الوجود فيجب ان يكون الصانع قادرًا لان من الاحيا من يتعذر عليه الفعل ومنهم من يتيسر فسبرنا جملة صفات الحي روماً للعثور على المعنى الذي لاجله ارتفع التعذر وتحقق التأتي والتيسر

---

٢) ب الاعلى — ٣) ب ـ

٢١٧ — ١...١) ب ـ — ٢) ب فسيرنا — ٣) ب ان نفع —

فلم نجد[٤] صفة الا القدرة او كونه قادرًا فكان الذي صحح الفعل من الحي كونه قادرًا هو علة لصحة الفعل والعلة لا تختلف حكمها شاهدًا وغايباً و كذلك صادفنا احكاماً واتقاناً في الافعال وسبرنا ما لاجله يصح الاحكام والاتقان من الفاعل فلم نجد الا كونه عالماً و كذلك رأينا الاختصاص ببعض الجايزات دون البعض مع تساوي الكل في الجواز وسبرنا ما لاجله يصح الاختصاص فلم نجد الا كونه مريدًا ثم ٢١٨ لم يتصور[١] وجود هذه الصفات الا وان يكون الموصوف بها حيًا لان الجماد لا يتصور[١] منه ان يكون قادرًا او عالماً فقلنا القادر حي وايضاً فانا لو لم نصفه بهذه الصفات لزمنا وصفه باضدادها من العجز والجهل والموت وتلك نقايص مانعة من صحة الفعل المحكم ويتعالى الصانع عن كل نقص

ولخصومهم من المعتلة على هذه الطريقة اسولة منها[٢] ما هو[٢] على الاشعرية سؤالان ومنها على المعتزلة اخران ومنها سؤال على جميع المتكلمين

اما السؤال الاول فقالوا انتم اذا نفيتم الحال وقلتم الاشياء في حقايقها تتمايز بذواتها ووجودها فكيف يستمر لكم الجمع بين الشاهد والغايب الثاني انكم ما اثبتم في الشاهد فاعلًا موجدًا على الحقيقة وان اثبتم فاعلًا مكتسباً فكيف يستمر لكم الجمع بين ما لم يتصور منه الايجاد وبين ما لم يتصور منه الاكتساب

اجاب الاصحاب عن السؤال الاول بانا وان نفينا الحال صفة ثابتة

---

٤) ب موجد

٢١٨ — ١...١) ب ـ — ٢...٢) ب ـ

٢١٩ لعين مشار اليها لم ننف الوجوه والاعتبارات العقلية جمعاً بين الشاهد والغايب بالعلة والمعلول والدليل والمدلول وغير ذلك فان العقل اذا وقف على المعنى الذي لاجله صح الفعل من الفاعل في الشاهد حكم على كل فاعل كذلك

واما الثاني فانا وان لم نثبت ايجاداً وابداعاً في الشاهد الا انا نحس في انفسنا تيسراً وتأتياً وتمكنا من الفعل وبذلك الوجه امتازت حركة المرتعش عن حركة المختار وهذا امر ضروري ثم وجه تأثير القدرة في المقدور اهو ايجاد ام اكتساب نظر ثان ونحن بهذا الوجه جمعنا لا بذلك الوجه الذي فرقتم

اما السؤال على المعتزلة قالوا من اثبت الحال منكم لم يثبت للفعل اثراً من الفاعل الا حالاً لا توصف بالوجود والعدم والقادرية ايضاً عندكم حال فكيف اوجدت حالةٌ حالةً

والثاني انكم اثبتم تاثير للقدرة الحادثة في الايجاد وما اثبتم للقدرة في الغايب الا حالاً فما انكرتم ان المصحح للايجاد هو كونه قدرة لا كونه قادراً فما حصل في الشاهد لم يوجد في الغايب وما ثبت في الغايب لم يثبت في الشاهد ثم اثبتم تاثيراً في ايجاد حركات دون الالوان والاجسام فان جمعتم بين الشاهد والغايب بمجرد الحدوث فقولوا ان القدرة الحادثة تصلح لايجاد كل موجود وان تقاصرت

---

٣) ب بغير

٢١٩ — ١) ب تنفت — ٢) ب من — ٣) ب عنده — ٤...٤) ب ـه — ٥) ب بالايجاد

٢٢٠ — ١...١) ب ـه — ٢) ب ذو — ٣) ب فلو —

القدرة في الشاهد حتى لم يجمع بين محدث ومحدث في الشاهد فكيف يصح الجمع بين محدث في الشاهد ومحدث في الغايب

واما السؤال على الفريقين قالوا هذا تمسك باستقراء الحال وهو فاسد من وجوه كثيرة منها انكم وجدتم في بعض الفاعلين ان البنا يدل على الباني وقلتم سبرنا صفات الباني فعثرنا على كونه قادرًا فما انكرتم ان بانياً يصدر عنه البنا ويكون حكمه على خلاف هذا الباني حتى لا يستدعي كونه قادرًا كما انكم ما رايتم بانياً الا بالة واداة فلو حكمتم على كل بان بالة واداة كان الحكم فاسدًا كذلك في كونه قادرًا او ذا قدرة ليست المعتزلة تخالفكم في القدرة والعلم والارادة وانتم تقولون البنا يدل على كون الباني ذا قدرة وعلم وارادة ثم لم ٢٢١ تطردوا هذا الحكم غايباً فاذًا يلزمكم دليل مستانف في حق الغايب ولا يغنيكم دعوى الضرورة في هذا الجمع فانتم معاشر المعتزلة يلزمكم في استقرايكم الشاهد كون الصانع ذا قدرة وعلم وارادة وانتم معاشر الاشاعرة يلزمكم في استقرايكم الشاهد كون الصانع ذا بنية والة واداة وبالجملة الاستقراء ليس يوجب علماً وان ادعيتم الضرورة فما بالكم شرعتم في الدليل

قال القاضي ابو بكر رحمه الله اذا كنا نعود في اخر الاستدلال بعد السبر والتقسيم والترديد والتحويم الى دعوى الضرورة فما بالنا لم ندع البديهة والضرورة في الابتدا

٥...٥) ب ـ

٢٢١ — ١) ا ـ — ٢) ب ينفعكم — ٣) ذات — ٤) ب ز رحمكم الله — ٥...٥) ب ـ و ز الباقلاني — ٦) ب ـ — ٧) ب التردد — ٨) ب البدهية

فنقول اذا احاط المرء علماً ببدايع الصنع وعجايب الخلق من سير[١] المتحركات على نظام وترتيب وثبات الساكنات على قوام وتسديد وحصول الكاينات بين المتحركات والساكنات فمن جماد ونبات ومن حيوان ومن انسان وكل باحكام واتقان عرف يقيناً ان
٢٢٢ الصانع عالم حكيم قادر مريد ومن استراب عن[١] ذلك كان عن العقل ٥ خارجاً وفي تيه الجهل والجاً ولسنا نحتاج في ذلك الى اثبات فعل في الشاهد ثم[٢] طرد ذلك[٢] في الغايب بل الغايب شاهد والعقل رايد والبصر ناقد ومن حاول الاستدلال في مناهج الضروريات عمي من حيث يبصر وجهل من حيث يستبصر

واجاب امام الحرمين عن سؤال الاستقرا بان قال نحن لم نستقر ١٠ الحال في الشاهد ولا نحكم على الغايب بحكم الشاهد لكنا نقول قام الدليل على حدوث العالم واحتياجه من حيث امكانه الى مرجح لاحد طرفي الامكان والمرجح اما ان يرجح بذاته ولذاته او بذاته على صفة او بصفة[٢] وراء الذات واستحال الترجيح والتخصيص بالوجود بالذات[٤] من حيث هو ذات لان الموجب بالذات لا يخصص مثلاً عن ١٥ مثل فان نسبة الذات الى هذا المثل كنسبته الى المثل الثاني فيجب ان يكون بصفة وراء الذات او بذات[٥] على صفة وقد ورد التنزيل
٢٢٣ والشرع بتسمية تلك الصفة التي يتأتى بها التخصيص ارادة ثم الارادة

---

٩) ا حاشية في المتن بنا

٢٢٢ — ١) ب فيه — ٢...٢) ب طرده — ٣) ب جية — ٤) ب — ٥) ب ذات

تخصص ولا توقع فالصفة[1] التي يتأتى بها الايقاع والايجاد هي القدرة والفعل اذا اشتمل على اتقان واحكام وجب بالضرورة كون الصانع عالماً والارادة ايضاً لا تتعلق بشيء الا بعد ان يكون المريد عالماً وهذه الصفات تستدعي في ثبوتها الحيوة فوجب ان يكون الصانع حياً وقد نازعوه في تماثل الاشكال وتشابه الامثال وذلك عناد وجدال لكن الخصم يقول نسبة الصنع عندنا الى الذات كنسبته الى الارادة والقدرة عندكم فان الارادة عندكم واحدة وهي في ذاتها صفة صالحة يتأتى بها التخصيص مطلقاً ونسبتها الى هذا المثل كنسبتها الى مثل آخر وكذلك القدرة ولانهما لا يتعلقان بالمرادات والمقدورات قبل الايجاد فما الموجب لتخصيص حال الوجود بالايقاع ونسبة الارادة والقدرة الى هذه[2] الحال كنسبتها الى حال اخرى فجوابكم عن تعلق الصفات بالمتعلقات ايجاداً هو جوابنا عن نسبة الذات الى الموجبات ايجاباً والسؤال مشكل وقد اشرنا الى حل الاشكال في حدث العالم وربما يقول الخصم الستم رددتم معنى كونه حكيماً الى ٢٢٤ كونه مريداً او فاعلاً على مقتضى العلم ورد الكعبي كونه مريداً الى كونه قادراً عالماً ورد ابو الحسين البصري جملة الصفات الى كونه قادراً عالما على رأي والى كونه قادراً على رأي والى كونه عالماً على رأي فنحن رددنا جملة الصفات الى كونه ذاتاً واجبة الوجود على جلال وكمال تصدر منه الموجودات على احسن نظام واتقن احكام ثم يشتق له اسم[1] من نحو اثاره لذاته[2] او اسم لذاته[2] او اسم من حيث

---

٢٢٣ — ١) ب بالصفة — ٢) ب هذا

٢٢٤ — ١) ب الاسم — ٢) ب ـه —

تقدسه عن سمات مخلوقاته[٣] ويسمى الاول اسماء اضافية كالعلة والمبدا والصانع ويسمى الثاني[٤] اسماء سلبية كالواحد والعقل والعاقل والواجب واشتهي ان تجري في هذه الاسامي مباحثة عقلية للانصاف[٥] والانتصاف

فاقول العلة والمبدا عندكم يقال على كل ما استمر[٦] له وجود في ذاته ثم حصل منه وجود شيء آخر ويقوم به وقد يكون الشيء علة للشيء بالذات وقد يكون بالعرض وقد تكون علة قريبة وقد تكون علة بعيدة وواجب الوجود لذاته تام الوجود في ذاته وحصل منه العقل الاول اهو علة له[٤] بالذات ام[١] بالعرض[٢] فان كان علة له بالذات لا بالعرض فهو[٣] مبدأ له بالقصد الاول لا بالقصد الثاني ولم يكن واجب الوجود غنياً مطلقاً بل فقيراً محتاجاً الى كسب ولم يكن كاملاً مطلقاً بذاته لولا معلومه له بل كاملاً بغيره ناقصاً باعتبار ذاته كيف وهم يأبون ان يكون المعلول الاول وساير الموجودات الا من لوازم تعقله بذاته فلا يكون توجيه[٣] واجب الوجود الازلي الا الى ذاته على سبيل الاستغنا المطلق عن الكل ووجوه[٤] ساير الموجودات اليه[٥] على سبيل احتياج الكل اليه وان قالوا هو علة بالعرض لا بالذات مبدأ بالقصد الثاني لا بالقصد الاول[٦] قلنا فاذا لم تكن العلة علة لشيء بالذات لا تكون علة لشيء آخر بالعرض وما لم يكن مبدا الشيء بالقصد الاول لا يكون مبدأ الشيء بالقصد الثاني فيلزم ما لزم في الاول

---

٣) ب ... ات — ٤) ب ـه — ٥) ب بالانصاف — ٦) ب استمر

٢٢٥ — ١) ب لا — ٢...٢) ب ـه — ٣) ب وجهه — ٤) ب ووجود — ٥) ب عنه — ٦) ب ـه حاشية —

فيبطل اطلاق لفظ العلة والمبدا عليه

ونقول ايضاً كونه مبدا وعلة لم يدخل[٧] في مفهوم كونه واجباً بذاته فان مفهوم انه علة امر اضافي ومفهوم انه واجب بذاته امر سلبي وقد تمايز الامران والمفهومان ويدل كل واحد منهما على غير ما دل
٥ عليه الثاني فمن اين يصح لكم رد المعاني الى امر واحدٍ وهو الذات ٢٢٦ فتمايز المفهومات والاعتبارات عندكم وتمايز الاحوال عند ابي هاشم[١] وتمايز الصفات عند ابي الحسن[٢] على وتيرة[٣] واحدة وكلكم يشير الى مدلولات مختلفة الخواص والحقايق واعتذاركم[٤] ان كثرة اللوازم والسلوب والاضافات لا تقتضي كثرة في صفات الذات واستشهادكم
١٠ بالقرب والبعد لا يغني عن هذا الالزام فانا نلزمكم تمايز الوجوه والاعتبارات بين الاضافي والسلبي اذ من المعلوم كونه علة ومبدا للمعلول الاول امر او حال سلبي وليس يوجب المعلول من حيث انه انتفا عنه الكثرة وليس كونه مسلوب الكثرة عنه موجباً للمعلول ولا يلزم وجوده[٦] شيء[٧] من حيث يسلب عنه شيء ولا يسلب عنه شيء
١٥ من حيث يلزم وجوده شيء ويخالف ما نحن فيه حال القرب والبعد بالاضافة الى شيء دون شيء فان قرب الجوهر من جوهر قد يكون ٢٢٧ من باب الاضافة وقد يكون من باب الوضع وقد يكون من باب الاين لكن لفظ القرب والبعد يطلق[١] على كل جوهرين تقاربا او

---

٧) ب يوحد

٢٢٦ — ١) ب ز الجباي — ٢) ب الحسين — ٣) ب محرف يشعرون ؟ — ٤) ب واعتقادكم — ٥) ب الوحود — ٦) أ وجود — ٧) ب ـ

٢٢٧ — ١) ب مطلق —

تباعدا بمقدار ما والمقادير بينهما لا تنحصر في حدّ فقيل فعند ذلك تختلف بالنسب والاضافات وهي لا تنحصر فلو[٢] قلنا انهما امران زايدان على وجودهما ادى ذلك الى اثبات اعراض لا تتناهى لجوهرين متناهيين لكن ما فيه القرب والبعد متناهيين[٣] اعني الاين والوضع والاضافة فهي امور زايدة على ذاتي[٤] الجوهرين فعرف ان المثال الذي تمثلوا[٥] به لازم عليهم[٦]

على انا نقول الستم اثبتم الاضافة معنى وعرضاً زايداً على الجوهر فافيدونا فرقاً معقولاً بين اضافة الاب الى الابن وبين اضافة العلة الى المعلول فان الاضافة هو[٧] المعنى الذي وجوده بالقياس الى شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فان له وجودا كالانسانية وكونه[٨] مصدراً ومبدا هو المعنى الذي وجوده بالقياس الى المعلول وليس له وجود غيره وكذلك كل ٢٢٨ علة ومعلول سوى العلة الاولى فتعرض له هذا المعنى[١] وهو هذا المعنى[١] بعينه ثم حكمتم بان الابوة معنى[٢] هو عرض زايد[١] فهلا حكمتم بان العلية معنى هو عرض زايد[١] حتى يلزم ان يكون الايجاب بالذات نوع ولادة[٢]

وكثيراً ما دار في بالي وخاطري ان الذي اعتقدوه النصارى من الاب والابن هو بعينه ما قدره[٤] الفلاسفة من الموجب والموجب والعلة والمعلول تَكَادُ ٱلسَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ ٱلْأَرْضُ

---

٢) ب ـ — ٣) ب فان — ٤) ب ذات — ٥) ب مثلوا — ٦) ب عليه — ٧) ب هي — ٨) ب ز علة و

٢٢٨ — ١) ب ـ — ٢) ب ـ — ٣) ب ز عقلية — ٤) ب قرب — ٥) سورة ٩٢,١٩

وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا[٦] فهو تعالى لم يوجِب ولم يوجَب وَلَمْ يَلِد ولَمْ يُولَدْ[٧] وانما نسبة الكل اليه نسبة العبودية الى الربوبيـــة إِنْ كُلُّ مَنْ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِي ٱلرَّحْمَنِ عبدًا[٨] وهو رب كل شيء ومبدعه واله كل موجود وفاطره جل جلاله وتقـدست اسماؤه ولا اله غيره[٩]

---

٦) ا من ولدًا — ٧) ٣, ١١٢ — ٨) ١٩, ٩٣ — ٩) ب ولله اعلم